

النصف الثاني من الولاية: أولوية النهوض الاقتصادي

يطوي العهد الرئاسي في نهاية الشهر الجاري سنته الثالثة، منهيًا النصف الأول من الولاية، ومفتتحًا النصف الثاني الذي يحفل بالاستحقاقات والتحديات. غالبًا ما يكثر في تلك الفترة كلام سياسي مرتبط بالملف الرئاسي، إلا أن المعوّل على السنوات الثلاث المتبقية كثير يتصل بمستقبل لبنان الدولة والمؤسسات والقدرة على الاستمرار



31 تشرين الأول 2016: الرئيس ميشال عون يقسم اليمين الدستورية.

كذلك لم يعد ممكنا الاتكاء على الاقتصاد الريعي في بناء السياسات والتوقعات، بل صارت الحاجة أكثر من ملحة إلى الانتقال سريعاً إلى الاقتصاد المنتج، كمرتكز أساسي لمعالجة الأزمات الاقتصادية والمالية. واذا يؤكد أعضاء فريق عمل رئيس الجمهورية أنهم يفضلون أن تتحدث الأفعال عن الانجازات من دون الغوص في الوعود والكلام، إلا أنهم يجزمون بأن مسار العهد في بناء الدولة والمؤسسات وتمتين الاقتصاد ومعالجة كل الملفات الشائكة، في عملية تصاعديّة إيجابية نحو الحل بالسرعة الممكنة، بحيث سيكون التركيز الكبير، وفي سياق مستمر، على الاقتصاد وملف النازحين السوريين ومكافحة الفساد بكل أشكاله ومسمياته واستقلالية القضاء وحمايته

ما يأمل فيه رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، ويردده دائماً، هو أن يستمر كما بدأ في اليوم الأول من اعتلائه السدة الرئاسية، بزخم كبير وإرادة صلبة وعناد في انتشار لبنان من أزماته ومشاكله ومصائبه. في مقدم التحديات الملف الاقتصادي الذي يوليه الاهتمام الأكبر، باحثاً في كل الاتجاهات عن ترميم عناصر القوة الكامنة في الشعب اللبناني، لكي يضع حداً لحالة التدهور الناجمة عن التراكمات السلبية من جراء السنوات والعقود، نتيجة سياسات لم تنتبه إلى أن كل النظريات الاقتصادية جرى تعديلها وأحياناً نسفها بسبب الانفجار التكنولوجي والتقني العالمي، وتحول العالم إلى قرية كونية صغيرة، ليتقدم اقتصاد المعرفة والقدرات الوطنية الذاتية على أي اعتبار آخر.

الكيدية في التعاطي في الملفات التي تتعلق بحياة المواطن اللبناني.

■ هل استطاع العهد تثبيت حضور لبنان الخارجي عربياً وإقليمياً ودولياً كدولة تمتلك سياساتها وقراراتها المستقلة؟
□ طبعاً، استطاع تثبيت هذا الحضور كدولة تمتلك سياساتها وقراراتها المستقلة، وذلك من خلال حضور ممثلها في مجلس الأمن، وتوثيقه واعتراضه في كل مرة تخرق تنتهك إسرائيل الاجراء اللبنانية، وإيضاً من خلال الموقف اللبناني الرسمي الموحد من جراء خرق إسرائيل للقرار 1701 في آب الماضي ومحاولتها فرض قواعد اشتباك جديدة تصدى لها لبنان دبلوماسياً وأمنياً وعسكرياً. في موضوع ترسيم حدود لبنان البرية والبحرية، الموقف اللبناني الموحد ان لا تنازل عن أي شبر من الأراضي اللبنانية. في كل ذلك اثبت الرئيس عون انه ضمان للبنان.

■ هل في الامكان في السنوات الثلاث المقبلة تعويض ما فات من خطة العهد من خلال مضاعفة الجهد والاستفادة من تجارب الاعوام الفائتة؟

□ لو قدر للرئيس عون ان يكون عهده من دون تلك العراقيل التي وضعت لمنعه من تحقيق ما وعد به في خطاب القسم، لكان لبنان اليوم في مرتبة متقدمة جداً في هذا الشرق. فمن يعرف الرئيس عون يدرك انه لا يعرف لا اليأس ولا الاستسلام ولا الهزيمة ولا التشاؤم، وان السنوات الثلاث المتبقية من عهده ستكون للتنفيذ والخروج من هذه الازمة الاقتصادية التي يؤكد الرئيس ان لبنان قادر على تجاوزها.

■ ما هو تصور العهد للنصف الثاني من الولاية الرئاسية، وما هي أبرز الملفات التي ستكون في سلم اولوياته؟

□ تصور العهد للنصف الثاني من الولاية طبعاً سيكون للنهوض الاقتصادي بالبلد، لذلك، فإن أبرز الملفات ستكون الاقتصاد، مكافحة الفساد، النازحين، استقلالية القضاء وحمايته من التدخلات السياسية.

”
الرئيس عون اعاد الهبة
الى الرئاسة من خلال
صلاحيات لم يتجرأ احد
على استعمالها

“



عضو فريق عمل رئيس الجمهورية ونائبة رئيس التيار الوطني الحر للشؤون السياسية مي خريش.

■ هل هناك قناعة بأن ما تحقق في ظل الظروف الصعبة والاستثنائية يحظى بالقبول؟
□ طبعاً، ما تحقق في ظل هذه الظروف الصعبة إقليمياً وداخلياً يحظى بالقبول، خاصة ان الرئيس عون تسلم شبه بلد ازماته تتراكم منذ عقود، وهو يحاول بناء دولة ومؤسسات يحتكم إليها المواطن وتكون هي ضمانه.

■ ما هي الصعوبات التي اعترضت مسيرة العهد ومنعت الانطلاقة السريعة كما كان مخططاً ومتوقعا؟

□ الصعوبات التي اعترضت مسيرة العهد كثيرة، منها ما هو موروث كالفساد نتيجة سياسات خاطئة ومحسوبيات وغياب المحاسبة والمساءلة، ومنها ما هو مفتعل بهدف العرقلة

على انشاء اكاڤميا الانسان للتلاقي والحوار في لبنان، وهذا ما طالب به الرئيس عون قبل سنتين. وفي القمة الاقتصادية العربية التي انعقدت في لبنان، طرح الرئيس عون تأسيس مصرف عربي لاعادة الاعمار والتنمية ليسانع الدول العربية المتضررة على تجاوز محنها، وهذا ما يعزز التعاون والتعاوض العربيين، كما موقفه المعلن والثابت من موضوع النازحين السوريين، حيث جعل هذا الملف محورا اساسيا

في لقاءاته مع كل المسؤولين الذين التقاهم، وحضه المجتمع الدولي على اعادة النازحين من دون انتظار الحل السياسي في سوريا، لأن لبنان لم يعد يتحمل اعباء النزوح، وتصرفه حيال ازمة احتجاز الرئيس سعد الحريري وحكمته في ادارة هذه الازمة داخليا وخارجيا، اظهرت انه رجل دولة بامتياز. على الصعيد الاقتصادي نذكر الموازنة، قطع الحساب، خطة الكهرباء، السدود، التنقيب عن النفط والغاز، خطة اقتصادية تقوم على تحويل لبنان من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج، قوانين مكافحة الفساد، قانون رفع السرية المصرفية عن العاملين في القطاع العام، قانون استعادة الاموال المنهوبة. ايضا قانون انتخاب على اساس النسبية، التعيينات والقضائية والامنية.